

هيئة تنظيم مركز قطر للمال تعلن عن أدلة قواعد جديدة

للتنظيم الفوري

الدوحة، في 18 أكتوبر 2005

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم)، النسخ المعدلة النهائية لسبعة أدلة قواعد تنصّ على طريقة مزاوله الشركات الخدمات المصرفية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه.

تتولى هيئة التنظيم مسؤولية تطوير القواعد المطبقة على نشاطات الخدمات المالية المنظمة بموجب قانون مركز قطر للمال الصادر في 9 مارس 2005، ولوائح الخدمات المالية الصادرة في 17 أيار 2005 وإدارة هذه القواعد.

أما أدلة القواعد السبعة الصادرة عن هيئة التنظيم بتاريخ 13 أكتوبر فهي:

- دليل قواعد المبادئ: إن مبادئ الشركات المخولة هي الواجبات الأساسية والمعايير العامة للسلوك المتوقع من الشركات المخولة.
- دليل قواعد الضوابط: تتضمن هذه القواعد واجبات الإدارة العليا للشركة المخولة والشروط اللازمة لتطبيق ضوابط وأنظمة داخلية فعالة.
- دليل قواعد الأفراد: توضّح هذه القواعد النظام المطبق على الأفراد المعتمدين، وتشرح الوظائف المضبوطة التي تتطلب موافقة هيئة التنظيم.
- دليل قواعد مكافحة غسل الأموال: تتناول هذه القواعد إطار العمل اللازم لمنع غسل الأموال والكشف عنه ومكافحته في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه.
- دليل القواعد الاحترازية المؤقتة: تتضمن هذه القواعد المتطلبات الاحترازية المؤقتة للشركات المخولة التي تزاوّل أعمالاً استثمارية، ومصرفية، ووساطات تأمينية.
- دليل القواعد المالية الإسلامية: تحكم هذه القواعد العمليات المالية الإسلامية في مركز قطر للمال، وتبيّن المتطلبات للشركات التي تزاوّل أعمالاً مالية إسلامية.
- دليل القواعد التفسيري والتطبيقي: يتضمن دليل القواعد هذا الأحكام التفسيرية ومسرداً بالمصطلحات المحددة والمستخدمّة في أدلة القواعد.

يمكن الاطلاع على أدلة القواعد، من خلال زيارة موقع هيئة التنظيم الإلكتروني:

<http://www.qfcra.com/rulebook.htm>

دليل القواعد:

وفي تعليق له على إصدار أدلة القواعد السبعة، قال فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم ورئيسها التنفيذي:

"يشكل إصدار أدلة القواعد السبعة دليلاً ملموساً على التقدم الذي تحرزه هيئة التنظيم في تأمين بيئة تنظيمية كاملة للشركات المخولة من قبل مركز قطر للمال. ومع إصدار هذه القواعد وتخويل الشركات الأولى، نحن سعداء بقدرتنا على أن نكون فعالين وقادرين على بناء قدرتنا."

###

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتخويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لنتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أُجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. وبعدها الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتتجه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfcra.com